مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٤٤

الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيدة لي
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلنغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

02-68097 (A)
0268097

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1198، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار. وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

أعطي الكلمة الآن للأمين العام السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم يعزز قضية السلام ويعطي حافزا جديدا للبحث عن الأمن في عالم متزايد الخطورة. ويحدد هذا القرار بوضوح التزام العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة لضمان نزع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل تماما وبصفة نهائية. وهو لا يدع مجالا للشك في ما هية هذه الالتزامات أو في طريقة الوفاء بها. والعراق تتاح له الفرصة للامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأحض القيادة العراقية، من أجل شعبها ومن أجل أمن العالم والنظام العالمي، على أن تغتنم هذه الفرصة وأن تبدأ في وضع حد لعزلة الشعب العراقي ومعاناته. أما إذا واصل العراق تحديه، فلا بد لمجلس الأمن من أن يواجه مسؤولياته.

ويستند هذا القرار إلى القانون والجهد الجماعي والشرعية التي تنفرد بها الأمم المتحدة. وهو يمثل نموذجا للدبلوماسية المتعددة الأطراف في خدمة قضية السلام والأمن. ويتجلى فيه تجديد الالتزام بمنع تطوير أسلحة الدمار الشامل ونشرها، ورغبة الجميع في التوصل الى هذا الهدف بالوسائل السلمية.

وأثني على القادة وعلى أعضاء المجلس، الذين بذلوا جهدا مضنيا في التفاوض بشأن هذا القرار. وأعلم أن التوصل الى اتفاق لم يكن أمرا سهلا. فقد اقتضى منهم الصبر والمثابرة. ولكنه كان جهدا جديرا بأن يُبذل. فكلما كان مجلس الأمن متحدا، كانت الإشارة التي يبعث بها أكثر قوة. وأرجو أن يعير العراق تلك الإشارة اهتمامه.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان التي أقنعت العراق بتغيير موقفه السابق، ولا سيما الأعضاء منها في جامعة الدول العربية. ومن المهم أن تواصل الحكومات ذات

التأثير على العراق مشاركتها في الجهود المبذولة للحصول على امتثال العراق لالتزاماته الدولية.

وسيكون الطريق أمامنا شاقاً ومحفوفاً بالمخاطر. ولكن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يوفره لهما هذا القرار من الصلاحيات مجهزتان الآن للاضطلاع بمهمتهما ذات الأهمية الحيوية. و لكي تنجحا، فإنهما سوف تتطلبان من العراق تعاوناً كاملاً وغير مشروط ومن المجتمع الدولي مواصلة تصميمه على السعي لتحقيق هدفه المشترك بطريقة موحدة وفعالة.

وهذه لحظة امتحان، امتحان للعراق وللأمم المتحدة وللعالم. ويتمثل الهدف المنشود في كفالة نزع سلاح العراق بالطرق السلمية امتثالاً لقرارات مجلس الأمن، وضمان مستقبل أفضل لشعبه وأكثر أمناً. وستؤثر الكيفية التي تتم بها تسوية هذه الأزمة تأثيراً كبيراً على مسار السلام والأمن في المنطقة، وفي العالم، خلال السنوات المقبلة.

وأثني على المجلس لما أبداه اليوم من وضوح المقصد ومن العزم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تتمثل في هذا القرار مطالبة المجتمع العالمي للعراق بالكشف عما بحوزته من أسلحة الدمار الشامل وتدميرها. وقد جاء الرئيس بوش في ١٢ أيلول/سبتمبر إلى الجمعية العامة ساعياً لبناء توافق آراء دولي لمواجهة تحدي العراق المستمر للأمم المتحدة. فقد قرر مجلس الأمن بعد إجلاء العراق عن الكويت قبل ما يزيد على عقد من الزمان أن السلام والأمن في منطقة الخليج العربي يتطلبان تخلي العراق بشكل قابل للتحقق منه عما لديه من أسلحة الدمار الشامل. وتوصل المجلس إلى هذا القرار نظراً لسجل العراق في العدوان على جيرانه واستخدامه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد جربنا طيلة ١١ عاماً طائفة متنوعة من الطرق، منها الدبلوماسية، وعمليات التفتيش، والجزاءات الاقتصادية، للتوصل إلى امتثال العراق، ولكن دون جدوى. وباتخاذنا هذا القرار، فإننا الآن قد وحدنا صفنا على اختبار مسار مختلف. ويتمثل ذلك المسار في توجيه رسالة واضحة إلى العراق نصرّ فيها على أن يترع أسلحته في مجال أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، أو يواجه العواقب.

ويضع القرار الذي اتخذناه من فورنا الصراع بين العراق والأمم المتحدة في سياقه ويشير إلى التزامات العراق والسلطات التي تتمتع بها الدول الأعضاء لإنفاذها. وهو يبدأ بالإشارة إلى غزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ ورد المجتمع الدولي على ذلك. ويشير إلى أن وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب الخليج عام ١٩٩١ كان مرهوناً بترع سلاح العراق فيما يتعلق بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن الهياكل الأساسية الداعمة لها، وبكفه عن المشاركة في الإرهاب ودعمه، وبتوفيره المعلومات عن مصير الرعايا الأجانب وإعادتهم وإعادة الممتلكات الأجنبية التي استولى عليها دون وجه حق. يضاف إلى ذلك أن المجلس طالب الحكومة العراقية بالكف عن اضطهاد الشعب العراقي. وقد تجاهل العراق تلك الالتزامات الجوهرية لإقرار السلام والأمن.

ويؤكد القرار أمراً كان واضحاً منذ سنين، وهو أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق لالتزاماته المتعلقة بترع السلاح، وهو ما يطلق عليه رجال القانون ”خرقا جوهريا“. ثم يقرر المجلس أن يمنح العراق فرصة أخيرة للامتثال. وكوسيلة لتحقيق تلك الغاية، يضع المجلس نظاماً محسناً ومعززاً للتفتيش. ويسند القرار إلى لجنة الأمم المتحدة

للرصد والتحقق والتفتيش وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولاية جديدة قوية. ويكمن لبّ هذه الولاية في توفير إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق إلى جميع المواقع، بما فيها القصور الرئاسية وغيرها من الأماكن ذات الحساسية، أو المباني، أو المركبات التي تودان تفتيشها، وبالمثل توفير إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق إلى الأشخاص الذين تودان مقابلتهم، أياً كانوا، وأينما كانوا، وفي أي وقت. ويمنح القرار اللجنة والوكالة سلطة القيام بعملهما على الوجه السليم وكفالة التدمير على نحو قابل للتحقق لأسلحة الدمار الشامل الموجودة لدى العراق وما يقترن بها من هياكل وبرامج دعم.

وليكن واضحاً أن عمليات التفتيش لن تنجح ما لم يتعاون النظام العراقي مع اللجنة والوكالة تعاوناً كاملاً. ونرجو أن تحث جميع الدول الأعضاء العراق الآن على إبداء ذلك التعاون. ويتوخى هذا القرار اختبار نوايا العراق: فهل سيتخلى عما لديه من أسلحة الدمار الشامل وعن برامجه غير المشروعة للقذائف، أم أنه يواصل أعمال التعطيل والتحدي للعالم بأسره؟ إن كل عمل من أعمال عدم الامتثال يقدم عليه العراق سيكون أمراً خطيراً، لأنه سيدلنا على أن العراق ليست لديه النية في نزع السلاح.

ولا يتضمن هذا القرار،كما قلنا لأعضاء المجلس في مناسبات عديدة، أية ”زنادات خفية“ أو ”تصرف تلقائي“ فيما يتعلق باستخدام القوة. وفي حالة إبلاغ اللجنة أو الوكالة أو إحدى الدول الأعضاء المجلس بحدوث انتهاك عراقي آخر، سيعود الأمر إلى المجلس لإجراء مشاورات على النحو الذي تقتضيه الفقرة ١٢. ويوضح القرار أن أي تقاعس من جانب العراق عن الامتثال أمر غير مقبول وأنه لا بد من نزع سلاح العراق. وسوف يتم نزع سلاح العراق بطريقة أو بأخرى. فإذا لم يعمل مجلس الأمن بصورة حاسمة في حالة ارتكاب العراق مزيداً من الانتهاكات، فلن يحول هذا القرار دون اتخاذ أي دولة من الدول الأعضاء إجراء للدفاع عن نفسها في مواجهة التهديد الذي يشكله العراق، أو لإنفاذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وحماية السلام والأمن العالميين.

ورسالتنا إلى حكومة العراق بسيطة: لم يعد عدم الامتثال أحد الخيارات المتاحة.

أما رسالتنا إلى زملائنا في مجلس الأمن، فهي رسالة شراكة: لقد قمنا على مدى سبعة أسابيع ببناء توافق آراء دولي بشأن كيفية التصرف إزاء العراق، وها نحن قد اجتمعنا على رأي، لإدراكنا أن أمننا الجماعي يتأرجح في كفتي الميزان وأنه لا بد لنا من التصدي لهذا التحدي، كما اقترح الرئيس بوش في ١٢ أيلول/سبتمبر.

ونقول للأمين العام وللسيد بليكس وللسيد البرادعي: نحثكم على أن تستعينوا استعانة كاملة بالأدوات التي يتيحها لكم هذا القرار، ونتعهد بأن نقدم لكم دعمنا الكامل. ونحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على أن يقدموا لكم كل مساعدة ممكنة.

ونقول لحكومات العالم العربي وشعوبه، بما فيها شعب العراق: إن الغرض الذي يرمي إليه هذا القرار هو فتح الطريق أمام حل هذه المسألة بطريقة سلمية. وذلك هو مقصد حكومتي ورغبتها. أما حين يدّعي النظام في بغداد أن الولايات المتحدة تسعى لشن حرب على العالم العربي، فليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة. ذلك أن ما نسعى إليه، وما يسعى المجلس لتحقيقه بموجب هذا القرار، هو نزع سلاح العراق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ونحثكم على الانضمام إلينا في جهدنا المشترك الذي نبذله لضمان تحقيق ذلك الهدف وضمان السلام والأمن في المنطقة.

لقد طلب الرئيس بوش إلى مجلس الأمن أن يقبل التحدي الذي يشكله العراق. وطلب إليه أن يقضي بأن

العراق في حالة خرق جوهري لالتزاماته السارية، وأن ينشئ نظاماً معززاً للتفتيش كوسيلة للتوصل إلى نزع سلاح العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، وأن يوضح أن استمرار التحدي سيترتب عليه تعرض العراق لعواقب وخيمة. وهذا القرار يحقق كل هذه الأغراض. وفضلا عن ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف جاء نتيجة مناقشات مكثفة ومفتوحة مع شركائنا في مجلس الأمن. وفي هذه العملية تم إدماج مختلف الآراء التي تفاوتت حول شكل القرار وصياغته، في النهج المشترك الذي أردنا مع شركائنا البريطانيين صوغه.

وهذا القرار يمنح العراق فرصة أخيرة. وقد قال الأمين العام في ١٢ أيلول/سبتمبر وكرره اليوم مرة أخرى إنه ”إذا ما استمر تحدي العراق، فيجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته“ (A/57/PV.2، الفقرة ٣). ونحن نوافقه على هذه الملاحظات الحكيمة. ويمكن للأعضاء أن يركنوا إلى أن الولايات المتحدة ستكون على مستوى مسؤولياتها، إذا تمادى نظام العراق في رفضه نزع السلاح.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على حضوره وعلى بيانه القوي، وعلى حكمته في إسداء النصح للمجلس خلال الأسابيع الماضية.

لقد قلت في المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن العراق يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، إنه لم يعد هناك ذرة من شك في أن العراق تحدى الأمم المتحدة – وليس أية دولة عضو بعينها، بل الأمم المتحدة ذاتها – على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية. وقد فصّلت في تلك المناسبة الطرق التي يسعى بها العراق إلى إحباط عمليات التفتيش وعرقلتها منذ عام ١٩٩١.

إن مجلس الأمن باتخاذه هذا القرار، يكون قد أعلن بوضوح أن الأمم المتحدة، لن تتحمل هذا التحدي بعد الآن. وكما توضح بكل جلاء الفقرة ٢ من المنطوق، فإن العراق يمنح فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح؛ فرصة أخيرة لتصحيح خرقه الجوهري للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) المشار إليه في الفقرة ١. والنظام في بغداد يواجه الآن خيارا قاطعا لا لبس فيه، فإما نزع السلاح الكامل أو مواجهة النتائج الخطيرة المشار إليها في الفقرة ١٣.

إن تمتع هذا القرار بالتأييد الإجمالي من كل أعضاء المجلس، إنما يوجه إلى العراق، كما ذكر الأمين العام من فوره أقوى رسالة بأن هذا هو الخيار الوحيد؛ وأنه لم يعد بإمكانه بعد الآن أن يتنصل من التزاماته المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة. ونظرا لقوة هذه الرسالة، سنحت أخيرا فرصة لامتثال العراق لالتزاماته في نهاية المطاف، وإمكانية تفادي العمل العسكري.

وثمة جزء أساسي من القرار الذي اتخذناه اليوم وهو الأحكام التي تعطي المفتشين قوة الاختراق المطلوبة لكفالة نزع سلاح العراق بنجاح. ويسرني أن المجلس قد اعترف بأننا لا نملك ثمن العودة إلى الطرائق المبهمة ومذكرات التفاهم التي اتبعت في الماضي؛ وأنه لم يعد بوسعنا أن نقبل أية استثناءات من الوصول الفوري غير المشروط وغير المقيد إلى مواقع التفتيش؛ وأنه لا يمكننا أن نتحمل مرة أخرى وقوف المفتشين عاجزين بينما تحرق وثائق غاية في الأهمية، أو بينما تغادر قوافل من الأبواب الخلفية أثناء وصول المفتشين إلى الأبواب الأمامية؛ وأنه لا يمكننا إفساد المقابلات بوجود أشخاص يخيفون من تُجرى معهم تلك المقابلات.

إن الأحكام التي اتفقنا عليها، بما في ذلك جعل الترتيبات العملية التي حددها المفتشون بأنفسهم ملزمة قانونا، ستقوي إلى حد بعيد يد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا سيعزز الثقة الدولية في المفتشين. وسيؤدي أيضا، على

ما آمل، إلى ثني العراق عن اتخاذ قرار مهلك بإخفاء أسلحة الدمار الشامل، وإذا كان العراق ملتزما حقا بترع أسلحة الدمار الشامل كلية، فيمكنه أن يكفل للمفتشين أن يبدأوا عملهم على وجه السرعة، بتزويدهم بالبيان الدقيق والوافي والكامل المطلوب بموجب الفقرة ٣. والمملكة المتحدة تثق ثقة كاملة في السيد بليكس والسيد البرادعي وأفرقتهما، وتحترم كل الاحترام نزاهتهم واستقلالهم، وهم يشرعون في تلك المهمة الحيوية والصعبة.

لقد استمعنا أثناء المفاوضات إلى أصوات عالية وواضحة تعبر عن شواغل حول ''التصرف التلقائي'' و ''الزناد الخفي'' – أي الانشغال بأنه عند البت في قرار حاسم إلى هذا الحد، لا ينبغي أن نندفع بالقيام بعمل عسكري؛ وأنه بشأن قرار حاسم إلى هذا الحد، ينبغي أن يناقش المجلس أية انتهاكات عراقية. واسمحوا لي أن أكون واضحا بنفس القدر في ردي بصفتي مشاركا مع الولايات المتحدة في تقديم النص الذي اعتمدناه منذ قليل. إن هذا القرار لا يتضمن أي ''تصرف تلقائي''. وإذا حدث انتهاك آخر من جانب العراق لالتزاماته المتعلقة بترع السلاح، فستُرد المسألة إلى المجلس لمناقشتها، كما نصت عليه الفقرة ١٢. وسنتوقع من المجلس، حينئذ، أن يفي بمسؤولياته.

والخيار في نهاية المطاف هو خيار العراق، فيما إذا كان سيسير على الطريق السلمي لترع السلاح. وتأمل المملكة المتحدة في أن يتعاون العراق تعاونا تاما مع الأمم المتحدة، ويفي بالتزاماته، ويعود إلى الدرب المفضي إلى رفع الجزاءات الواردة في القرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ٦٨٧ (١٩٩١). ونزع سلاح العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل بالوسائل السلمية سيظل دائما الخيار الثابت الذي تفضله المملكة المتحدة. ومع ذلك، إذا اختار العراق التحدي والإخفاء، ورَفَض الفرصة الأخيرة التي منحها له المجلس في الفقرة ٢، فإن المملكة المتحدة – إلى جانب أعضاء آخرين في المجلس حسبما نعتقد – ستكفل إتمام مهمة نزع السلاح التي تتطلبها القرارات.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترى فرنسا أن القرار الذي اتخذ بالإجماع منذ قليل قرار لا بأس به، وذلك للأسباب التالية. إن القرار يعزز دور مجلس الأمن وسلطته، وهو ما كان دائما الهدف الرئيسي والثابت لفرنسا طوال المفاوضات التي اختتمت من فورها. وقد انعكس ذلك الهدف في طلبنا إعداد نهج من مرحلتين وتطبيقه، بما يكفل بقاء المجلس متحكما في العملية في كل من المرحلتين.

وقد تحقق ذلك الهدف: ففي حالة قيام الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإبلاغ مجلس الأمن بأن العراق لم يمتثل لالتزاماته، سيقرر المجلس على الفور أن يعقد اجتماعا لتقييم مدى خطورة الانتهاكات، واستخلاص الاستنتاجات الواجبة. وترحب فرنسا بخلو القرار من أي غموض بشأن هذه النقطة، ومن كل عناصر التلقائية.

وكما كنا نرغب، فإن القرار الذي اتخذناه منذ لحظات يعطي المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وكذلك المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولاية واضحة وسلطة أقوى لتنفيذ مهمتهما. وستتمكن أفرقتهما من الوصول الفوري وغير المقيد إلى جميع المواقع التي ترغب في تفتيشها. وستكون قادرة على الاستماع، حيثما تشاء، إلى جميع القادة العراقيين المشتركين في الأنشطة التي يشملها القرار. والتشكيل المتعدد الجنسيات لهذه الأفرقة سيضمن حيادها. وستتمتع بكل التسهيلات التقنية واللوجستية اللازمة لتنفيذ مهامها.

وبالطبع سيكون على المفتشين أن يعولوا على التعاون الكامل من جانب السلطات العراقية، للتحقق من أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل، ولضمان نزع سلاحه.

وفي البداية، يتعين على العراق أن يؤكد، صراحة، في غضون سبعة أيام، عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالا تاما، والتعاون على نحو فعال مع المفتشين. وعليه بعد ذلك أن يقدم، في غضون ٣٠ يوما، إعلانا لتسهيل عمل تلك الأفرقة.

وتثق فرنسا تمام الثقة بأن السيد بليكس والسيد البرادعي سيستخدمان بشكل كامل الصلاحيات الجديدة المخولة لهما وأنهما سيضطلعان بدقة وبروح مهنية بالمسؤوليات الأساسية التي أسندها إليهما مجلس الأمن. وبفضل ولايتهما وسلطتهما المعززة ينبغي الآن أن يسافر فريقاهما فورا إلى العراق لاستئناف عمليات التفتيش.

وستعلن فرنسا وروسيا والصين في وقت لاحق اليوم بيانا مشتركا يشدد على نطاق نص القرار الذي اتخذ من فوره.

ويمثل هذا القرار نجاحا لمجلس الأمن والأمم المتحدة. وينبغي أن يصبح هذا النجاح الآن نجاحا من أجل السلام. ومثلما قال الرئيس جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا أمس، كانت كل جهود فرنسا الدبلوماسية في الأسابيع الأخيرة موجهة إلى إعطاء فرصة للسلام. وبعبارة أخرى، سعت تلك الجهود إلى تحقيق نزع سلاح العراق بطريقة سلمية. وهدف فرنسا هو العمل دون كلل من أجل ضمان الاستقرار في تلك المنطقة.

وفي ظل هذه الخلفية، ينبغي أن تتواصل جهود المجتمع الدولي من أجل نزع سلاح العراق من خلال المسؤولية الجماعية. ولا يجوز اللجوء إلى الحرب إلا كملاذ أخير. إن قواعد اللعبة كما حددها مجلس الأمن واضحة وصارمة، وهي تتطلب تعاون القادة العراقيين تعاونا صادقا. وإذا ما أراد العراق أن يتجنب الدخول في مجابهة فعلية أن يفهم أن هذه هي فرصته الأخيرة.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يرحب وفد بلادي بوجود الأمين العام في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن ويقدره حق التقدير.

وتقدر المكسيك الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن من أجل التوصل إلى الاتفاق المبين في مشروع القرار المنقح الذي اعتمدناه توا والذي اشتركت في تقديمه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والذي جاء نتيجة لمفاوضات مكثفة استمرت عدة أسابيع في نيويورك وفي عواصم الدول في كل أنحاء العالم. وقد أصبح الآن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

إن الوتيرة التي سارت بها هذه المفاوضات قد مكنت المجلس من أن يصوغ نصا يعبر بشكل ملائم عن شواغل دوله الأعضاء وعن ضرورة امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بترع السلاح والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل. وفي حالة عدم امتثال العراق، فإن الإجراء الذي سيتخذه المجلس للرد على ذلك سيتم تحديده على أساس ما سيقرره المجلس إزاء وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين.

إن وحدة الصف في المجلس التي تجلت في عملية التصويت التي جرت صباح اليوم على ذلك القرار إنما تمثل رسالة واضحة لا لبس فيها إلى المجتمع الدولي استجابة للنداءات المتكررة من الأمين العام. وترى المكسيك أن قرار المجلس هذا يساعد في الحفاظ على شرعية وفعالية وأهمية هذه الهيئة في الوفاء بولايتها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. كما أنها تعزز المجلس والأمم المتحدة والتعددية فضلا عن إنشاء نظام دولي للمعايير والمبادئ. وستواصل المكسيك الاسترشاد بكل هذه العناصر في عملها في مجلس الأمن.

لقد جاء القرار الذي اعتمد من فوره نتيجة لمفاوضات وافق فيها الذين كانوا يدعون إلى اللجوء بشكل تلقائي إلى استخدام القوة على إعطاء العراق فرصة أخيرة

كيما يمتثل طوعا وفورا ودون شروط لقرارات مجلس الأمن. وأصبح العراق الآن ملتزما تجاه المجلس والمجتمع الدولي بأن يمتثل امتثالا كاملا لالتزاماته الدولية. ويشكل هذا القرار كذلك تقدما واضحا لأنه يلغي مفهوم الاستخدام التلقائي للقوة للرد على أي انتهاك جسيم دون الحصول على موافقة صريحة بذلك من المجلس.

ونرحب بحقيقة أن نهج المرحلتين قد تم قبوله. وكان هذا النهج قد حظي بالتأييد الواضح والصريح من المكسيك منذ أن تكلم وزيرها هورهي كستانيادا في الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر. وطبقا لهذا النهج، لا بد من توفر شرطين أساسيين يتخذ على أساسهما أي قرار للرد على أي انتهاك مادي محتمل من جانب العراق فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة.

والواقع أن بلدي كان قد اقترح جعل رد مجلس الأمن على أي انتهاك محتمل يقوم على أساس مرحلتين متباينتين بوضوح. تستلزم المرحلة الأولى إجراء عملية تقييم جديرة بالثقة لتحديد القدرة العسكرية الحقيقية للعراق ونيته في استخدام أسلحته أو قدرة الجماعات الإرهابية على الحصول على تلك الأسلحة. وتستلزم المرحلة الثانية اتفاق مجلس الأمن والدول الأخرى المعنية على التدابير التي ستتخذ إذا كشفت عملية التقييم عن وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ولكن هناك ميزة أخرى للقرار الذي اتخذناه على التو تتمثل في التعديلات التي أدخلت على نظام التفتيش المنقح والتي تعطي المفتشين ولاية متجددة من أجل الاضطلاع بمهامهم بشكل فعال وفي توقيت حسن. وأخذت بعين الاعتبار ضرورة قيام المجلس، بالمحافظة على سلطته في كل الأوقات في تحديد تكوين أفرقة التفتيش والقواعد المنظمة لعملياتها مع تجنب فرض عمليات تفتيش مسلحة أو مرافقة ممثلين للدول دائمة العضوية للمفتشين. كما يضمن القرار حياد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وعدم تحيزها، ويعزز المبدأ القائل بجعل المفتشين مسؤولين أمام المجلس ككل وليس أمام بلدان منفردة.

وتود المكسيك أن تكرر التأكيد على موافقتها التامة على الترتيبات الخاصة بعمليات التفتيش التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أننا نثق في نزاهة السيد هانز بليكس والسيد محمد البرادعي وفي حسهما المهني واستقلاليتهما.

ونرحب أيضا بالإمكانيات التي وفرتها هذه المفاوضات لضمان امتثال العراق امتثالا كاملا لقرارات مجلس الأمن. ونؤكد أيضا على أهمية وجوب أن تظل قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد ممتثلة لمبادئ الميثاق والقانون الدولي على أساس الوقائع التي يمكن التحقق منها بشكل موضوعي.

ونكرر تأكيد الاعتقاد الوارد في النص المتفق عليه - ومؤداه أن إمكانية استعمال القوة لا تكون شرعية إلا باعتبارها ملجأ أخيرا، مع الإذن المسبق الواضح من مجلس الأمن.

وباختصار، ينص القرار على أنه في حالة عدم امتثال العراق، سيكون الخبراء هم الذين سيبلغون المجلس. وستقرر هذه الهيئة المتعددة الأطراف حينئذ طابع عدم الامتثال ذلك، وتحكم ما إذا الأمن والسلم الدوليان قد تعرضا للخطر، ثم تقرر ما هو مناسب بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولكل الأسباب المذكورة آنفا، صوتت المكسيك مؤيدة هذا القرار اقتناعا منها بأنه خطوة هامة صوب الحل السلمي لأزمة يمكن أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

ويسر المكسيك أن كل أعضاء مجلس الأمن قد تحملوا مسؤوليتهم بالكامل، كما هو لزام عليهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وحافظوا على وحدة المجلس وسلطته وعززوا المصالح العليا لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أيرلندا ترحيبا حارا بالوحدة التي أبداها المجلس في اعتماد هذا القرار. وهذه رسالة قوية من مجلس الأمن وهو يعمل بانسجام. وأننا نؤيد تماما بيان الأمين العام البليغ والمعبر الذي أدلى به صباح اليوم إلينا جميعا - المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها العراق.

وقد لاحظنا باهتمام تأكيدات مقدمي القرار على أن هدفهما من تقديم هذا القرار كان تحقيق نزع السلاح بواسطة المفتشين، وليس إنشاء أساس لاستخدام القوة العسكرية، ونرحب بتلك التأكيدات. واستخدام القوة أم يمثل الملجأ الأخير ويجب أن يظل كذلك. فهذا، إذن، قرار يتعلق بنزع السلاح، لا الحرب. إنه يتعلق بإزالة كل تهديد بالحرب.

وقد عُرضت على العراق طريقة صارمة ومنصفة للمضي قدما نحو الوفاء بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، مع تفادي استخدام القوة. ولكن، يمكن للقرار ألا يدع للعراق أي شك في أنه يتعين عليه الآن أن يتعاون تعاونا كاملا مع مفتشي الأسلحة وأن يؤكد للعالم أخيرا أنه جرد نفسه من أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها، وإلا فإنه سيواجه عواقب وخيمة.

وتؤيد أيرلندا القرار، لأنه يوفر أرجح السبل لضمان امتثال العراق طوعا لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، تفاديا للصراع المسلح وحفاظا على مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويمثل القرار نتيجة ما يقرب من شهرين من المفاوضات المضنية في مجلس الأمن. وقد كان دليلا بارزا على قدرة المجلس على التوصل إلى حل توافقي بغية الوفاء بمسؤولياته تجاه العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وتعتقد أيرلندا أن استقامة الأمم المتحدة وصلاحيات مجلس الأمن محفوظة تماما من ناحية هذا التقرير. وبالنسبة لأيرلندا، هذه مسألة أساسية إلى أبعد الحدود.

وينص القرار على عملية مطّردة واضحة، ستقدم بواسطتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقييمها لأي خرق جوهري أو ما يُزعم أنه خرق جوهري لالتزامات العراق بموجب قرارات مجلس الأمن. وسيدرس مجلس الأمن بنفسه الأمر حينئذ دراسة كاملة.

وبالنسبة إلى أيرلندا، فإن المجلس هوا لذي يقرر بشأن أي إجراء ينشأ نتيجة لذلك. وقد أوضحت مناقشتنا في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر أن هذا هو الرأي السائد على نطاق واسع في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإننا واثقون من أنه سيكون من الضروري، كما ورد في عبارة الأمين العام، أن يواجه المجلس مسؤولياته.

إن القرار يقوي يد المفتشين من نواح قيمة، وأيرلندا واثقة تماما من أنهم سيباشرون مهمتهم وسيطبقون ولايتهم بالحزم والحكمة اللازمين. وإننا ندرك أنهم واعون تماما بأنهم يعملون بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره. وطابع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، المنشأة بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والطابع المتعدد الأطراف لوكالة الطاقة الذرية الدولية يمثلان ضمانة لتنفيذ عمليات التفتيش بالموضوعية اللازمة، وسيكونون مقتصرين بشكل تام على هدف ولايتهم، وهو نزع سلاح العراق فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل. ولا ينبغي لأي شيء أن يضر بمفهوم أن عمليات التفتيش ستُجرى بطريقة مستقلة ونزيهة.

وبما أن مفهوم الخرق الجوهري عنصر أساسي في هذا القرار، اسمحوا لي أن أوضح أن فهم أيرلندا لهذا التصور يتفق مع التعريف الوارد في اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ المتعلقة بقانون المعاهدات: ''انتهاك حكم من أحكام المعاهدة لا غنى عنه لتحقيق غرض المعاهدة أو مقصدها''. (المادة ٦٠، الفقرة ٣ (ب)). وما من شك، على أساس هذا التعريف، أن العراق كان في حالة خرق جوهري لالتزاماته. ونتوقع تماما أن يُطبق نفس هذا التعريف في تحديد ما إذا كان أي خرق جوهري آخر قد حدث، إن دعت الضرورة إلى ذلك.

لقد انتظر الشعب العراقي أكثر مما ينبغي لإتاحة الفرصة له ليسترد عافيته جراء عقد من الحرب، أعقبه عقد من الجزاءات. وقد حان الوقت الآن ليستأنف العراق السير على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية، التي يتوق إليها الشعب العراقي بشدة ويستحقها.

ومجلس الأمن، الذي يمثل المجتمع الدولي، قد تحمل اليوم مسؤولياته بغية تفادي حدوث أزمة خطيرة. وأعطى المجلس العراق فرصة نهائية ليمتثل لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح. ويجب على السلطات العراقية أن تستجيب الآن بتحملها مسؤولياتها الخاصة بموجب الميثاق.

وتدعو أيرلندا الحكومة العراقية إلى اختيار طريق السلام، والتعاون الكامل مع المفتشين والامتثال لكل واجباته بموجب قرارات مجلس الأمن. ويجب عليه أن يفعل ذلك لمصلحة شعبه وجيرانه، ولمصلحة السلم والأمن الدوليين.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في مستهل عملنا في المجلس على هذا الموضوع، بدأنا بضرورة ضمان إرسال المفتشين الدوليين إلى العراق بأسرع ما يمكن، استجابة للموافقة التي أعلنتها بغداد بوضوح على أنشطة الرصد والتفتيش التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ووكالة الطاقة الذرية الدولية في العراق، بدون شروط مسبقة.

وإن وفدنا إذ يشاطر كل أعضاء مجلس الأمن ورؤساء لجنة الرصد والوكالة الحرص على ضمان أكبر قدر ممكن من الفعالية لأنشطة التفتيش شارك على نحو بناء في العمل المتعلق بوضع إجراءات إضافية للتفتيش تضمن ألا يكون هناك استئناف لبرامج العراق لصنع أسلحة التدمير الشامل وفي ذات الوقت تهيئ الظروف الملائمة للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة حول العراق، بما في ذلك رفع الجزاءات.

وفي كل مراحل هذا العمل، استرشدنا بالحاجة إلى توجيه عملية التسوية إلى طريق دبلوماسي وسياسي والى سد الطريق على السيناريو العسكري. ونتيجة للمفاوضات المكثفة، لا يحتوي القرار الذي اعتمد على أحكام للاستخدام التلقائي للقوة. ومن المهم أن مقدمي مشروع القرار أكدوا رسميا اليوم في مجلس الأمن أن ذلك هو فهمهم وأنهم قدموا تطمينات بأن هدف القرار هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة المتعلقة بالعراق عن طريق أعمال تفتيش تقوم بها لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الهدف يتشاطره كل أعضاء المجلس.

ومما له أهمية أساسية في هذا الصدد، أن القرار يؤكد بوضوح أن كل أعضاء الأمم المتحدة يحترمون سيادة ووحدة أراضي العراق وكل الدول الأخرى في المنطقة. ويؤكد أيضا ضرورة التنفيذ التام للقرار ١٣٨٢ (٢٠٠١)، الذي تعهد بموجبه أعضاء مجلس الأمن بالسعي إلى تسوية شاملة لمشكلة العراق، تنطوي على رفع الجزاءات.

بالإضافة إلى هذا، نلاحظ أن القرار الجديد يحتوي على إجراءات تفتيش معززة، يقتضيها الإسراع بتحقيق هدف عدم استئناف البرامج العراقية المتعلقة بأسلحة الدمار

الشامل. وتلك الإجراءات سينفذها رئيسا اللجنة والوكالة، وهما على وعي تام بمسؤوليتهما، التي تتطلب التحلي بالروح المهنية والموضوعية والحياد.

صياغة القرار ليست مثالية - وهذه حقيقة يعترف بها مقدموه أنفسهم - بل صياغة تعبِّر عن الطابع المعقد جدا للحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه. والاتحاد الروسي اختار قراره على أساس مبدئي بأن يدعم القرار، مسترشدا بمسؤوليته الخاصة، باعتباره عضوا دائما بمجلس الأمن، عن صون السلم والأمن الدوليين. والأشد أهمية أن القرار يتجنب التهديد المباشر بالحرب، ويفتح الطريق أمام المزيد من العمل لصالح تسوية دبلوماسية سياسية.

وكما قال كثير من زملائي اليوم، من المهم بشكل خاص أنه في حالة أي نوع من عدم الاتفاق بشأن أمور نزع السلاح، سيكون رئيسا اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية هما اللذان سيبلغان مجلس الأمن بذلك، وأن المجلس هو الذي سينظر في الحالة التي وقعت. هذا هو التسلسل المبين بوضوح في الفقرات ٤ و ١١ و ١٢ من القرار.

ونلاحظ أيضا النقاط الموضحة التالية، التي طرحها مقدمو مشروع القرار عندما عرضوه، وأكدها رئيسا اللجنة والوكالة.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالفقرة ٣، ربما سيحتاج الأمر إلى أكثر من ٣٠ يوما لكي يقدم العراق معلومات عن البرامج غير العسكرية في المجالات الكيميائية والبيولوجية. ومع ذلك، فإن أي تأخير هناك لن يشكل انتهاكا.

فيما يتعلق بالفقرة ٧، ليس هناك شيء في القرار يؤثر على المركز القانوني للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لأعضاء هيئتهما باعتبارهم موظفين دوليين مستقلين. وتعاون الدول الأعضاء مع اللجنة ومع الوكالة سيمارس ممارسة كاملة وفقا للمركز القانوني لهاتين المنظمتين وولايتيهما.

الفقرة ٨ تشير إلى الأفراد التابعين للأمم المتحدة وإلى الأفراد التابعين للوكالة والى أي أفراد آخرين قد يوفرهم أعضاء بالأمم المتحدة للبعثة أو للوكالة بناء على طلب هاتين المنظمتين.

ونحن، شأننا شأن أعضاء مجلس الأمن الآخرين، ننضم إلى الأمين العام في النداء الذي وجهه اليوم بشأن ضرورة امتثال العراق لكل التزاماته بنزع السلاح، والتعاون التام مع مفتشي اللجنة والوكالة، على أساس القرار الذي اعتمد اليوم ورغبة بغداد المعلنة في التعاون. وننوه بالدور الهام الذي أداه ولا يزال يؤديه الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية وأعضاء الجامعة في ضمان تسوية سياسية شاملة للحالة المتعلقة بالعراق.

إن تنفيذ القرار سيتطلب حُسن النية من جانب كل المشاركين في عملية السعي إلى تسوية لمسألة العراق. ويجب أن تتوفر لديهم الرغبة في التركيز على التحرك قدما صوب الأهداف المشتركة المعلنة، وفي عدم الخضوع لإغراءات التفسير الأحادي لأحكام القرار، وفي الحفاظ على توافق آراء ووحدة جميع أعضاء مجلس الأمن.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): صوتت بلغاريا مؤيدة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، اقتناعا منها بأنه يوفر فرصة حقيقية لتحقيق السلام. وكان بلدي من بين أول أعضاء مجلس الأمن الذين أعلنوا تأييدهم لقرار من شأنه أن يعطي العراق فرصة واحدة نهائية لإقناع المجتمع الدولي بأنه لا يمتلك أسلحة دمار شامل، وأنه مستعد لتدمير أية أسلحة قد يمتلكها من هذا النوع، تحت إشراف مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

القرار أصبح الآن حقيقة. وقد ووفق عليه بالإجماع. ونحن نرحب بذلك. وقد عملنا دون كلل للتوصل إلى ذلك الإجماع. ونشعر بالسرور البالغ لأن كل اقتراحاتنا لتحسين النص أُخذت بعين الاعتبار، ونشكر مقدمي مشروع القرار، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وأيضا كل أعضاء مجلس الأمن الآخرين - ولاسيما الوفد الفرنسي - الذين ساهموا في التوصل إلى هذا الإجماع.

القرار ليس ذريعة للجوء التلقائي إلى استخدام القوة. وإنه، بالأحرى، يشهد على إصرار المجتمع الدولي على العمل دون كلل من أجل نزع سلاح العراق عن طريق الوسائل السلمية. ونحن نرحب بكونه يحتوي على ولاية معززة وموضحة للجنة والوكالة. وأن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده المفيدية للغاية لحل مسألة نزع سلاح العراق. وكما ذكر قبل وقت قصير، إن حكمته وبعد نظره كانا دائما ملموسين وسيكونان مفيدين لنا في الأشهر المقبلة.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد مساندة بلغاريا التامة للسيد بليكس وللسيد محمد البرادعي ولفريقيهما.

ولدينا ثقة كاملة في احترافهم وحيدتهم واستقلاليتهم. ونناشد مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يواصلوا تزويدهم بدعم قوي حيث كلفوا بأصعب المهام وأكبرها مسؤولية، كما لم يكلف به أحد من قبل في تاريخ الأمم المتحدة. وبلغاريا تحث العراق رسميا على التعاون الكامل مع المفتشين.

وبلدي يرحب بالتأكيد القاطع في القرار على مركزية مجلس الأمن في عملية صنع قراراتنا. فالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ينسجم تماما مع التزام بلدي بالتعددية، باعتبارها المبدأ المنظم للعلاقات الدولية. ويرى بلدي أن القرار يوجه رسالة قوية إلى سلطات بغداد فيما يتعلق بمغبة أي تقاعس عراقي عن الامتثال لقرارات مجلس الأمن. فمصير العراق الآن في أيدي السلطات العراقية. وإذا امتثلت هذه السلطات للقرار فإن رفع الجزاءات يصبح ممكنا.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): لقد صوتت سوريا إلى جانب قرار مجلس الأمن حرصا منها على تحقيق الإجماع الدولي للالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، سواء منها ما تعلق بالعراق أو بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. وكان تصويت سوريا على القرار إيجابيا بعد أن تلقت من مقدمي مشروع القرار، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومن كل من فرنسا وروسيا، عبر اتصالات على أعلى المستويات، تطمينات تؤكد على أن هذا القرار لن يستخدم ذريعة لضرب العراق، ولا يشكل أساسا لتوجيه ضربة تلقائية إليه، ولا يفسر على أن بعضا من فقراته تعطي تفويضا لأحد باستخدام القوة، وعلى الدور المركزي لمجلس الأمن في جميع مراحل التعامل مع الملف العراقي. كما تلقت سوريا من دول أعضاء دائمين في مجلس الأمن تأكيدات على أن هذا القرار يعزز مهام المفتشين الدوليين ويخدم هدف الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه وحرمتها، وسيؤدي إلى حل شامل للمسألة العراقية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): صوتت النرويج لصالح القرار بشأن العراق. ويأتي هذا القرار نتيجة فترة طويلة ومكثفة من المفاوضات والمناقشات. وقد بذلت جهود هائلة للتأكد من أن القرار يراعي تماما جميع شواغل المجتمع الدولي ببيان المطلوب من العراق بغاية الوضوح والدقة.

وإذ نأخذ في اعتبارنا الهدف النهائي وهو تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل فإننا نتيح للعراق فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته بترع سلاحه؛ فنحن نعزز نظام

التفتيش بطريقة تجعله أكثر مصداقية وفعالية؛ وأخيرا، نلزم أنفسنا باللجوء إلى مجلس الأمن لحل أي أزمة خطيرة، ومن ثم نبين عزمنا على التمسك بسلطة المنظمة واحترام القانون الدولي.

والنرويج تريد حل التراع مع العراق بالطرق السلمية. وهذا القرار يحدد بجلاء تام أن الخيار أصبح أمام السلطات العراقية. وفي حالة عدم امتثال العراق فإن القرار يرسم إجراء يجتمع مجلس الأمن بموجبه على الفور بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونرجو أن يختار العراق التعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أوضحت سنغافورة باستفاضة، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في المناقشة العامة لمجلس الأمن بشأن الحالة بين العراق والكويت، موقفها من هذه القضية، وقد صوتنا اليوم لصالح القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لأنه يتمشى مع الموقف الذي أعلناه في مجلس الأمن.

في نيسان/أبريل ١٩٩١ اعتمد المجلس القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي أتاح إطارا شاملا لتأمين السلام وصون الأمن في المنطقة. ومن العناصر الحاسمة فيه الشرط بأن يترع العراق تماما أسلحة الدمار الشامل لديه. وواضح أن العراق لم يمتثل للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة له. وثمة توافق آراء دولي شامل على ضرورة أن يمتثل العراق لقرارات هذا المجلس التي ظل يتحداها حتى الآن. وكما أبلغ الأمين العام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر، وكما أعاد تأكيده في بيانه القاطع اليوم فإنه،

"إذا استمر العراق في تحديه ... فإن مجلس الأمن يجب أن يضطلع بمسؤولياته".

إن اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) اليوم إنما هو رسالة واضحة من مجلس الأمن إلى العراق. والهدف الأساسي لهذا القرار هو إقامة نظام تفتيش معزز للوصول بعملية نزع السلاح التي بدأت بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) إلى إنجاز المهمة الكاملة والمتحقق منها. وهو يوضح أن العراق سيحصل على فرصة كاملة وأخيرة للامتثال لالتزاماته بترع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد يكون الفرق بين نجاح وفشل عمليات التفتيش الفرق بين السلام والحرب. ونرجو أن يتخذ العراق قراره بعناية.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أرجو أن أشير بإيجاز إلى بعض أسباب تصويت كولومبيا لصالح القرار.

منذ بداية المفاوضات شددت كولومبيا على الحاجة القانونية والسياسية إلى إصدار قرار يسلم بالواقع الجديد والظروف المحيطة بالبند المتعلق بالعراق منذ ١٢ أيلول/سبتمبر. فهذا القرار يعزز ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية أن تتسم عمليات التفتيش بالمصداقية وإزالة المخاوف من إمكانية تنفيذ برامج للأسلحة المحظورة. وقلنا أيضا إننا لا بد أن نوجه رسالة واضحة إلى العراق بأن المجتمع الدولي لا يعتزم الانتظار أكثر من ذلك للامتثال لما يطلبه مجلس الأمن بالنيابة عنه.

كذلك أشرنا إلى ضرورة أن يكون القرار قويا وفعالا بما يكفي للوصول إلى نزع سلاح العراق نزعا نهائيا وطي الصفحة التي فتحت قبل أكثر من عقد باعتداء العراق على الكويت. وأصررنا على الحفاظ على الدور المحوري لمجلس الأمن، كما هو واضح في الفقرات ٤ و ١١ و ١٢. وهذا القرار ليس، ولا يمكن أن يكون، قرارا بالتفويض باستخدام القوة. إنه يتيح فرصة وحيدة. والأمر متروك الآن

للعراق لكي يبرهن على إرادته في التعاون وعلى رغبته في الاندماج كلية من جديد في مجتمع الأمم. ولا غنى عن تعاون حكومته، وفي ذلك الصدد، فإن البيان المطلوب منه أن يقدمه خلال الـ ٣٠ يوما القادمة، التي تبدأ اليوم، أمر أساسي.

وتضامن المجلس الواضح في التصويت بالإجماع اليوم له ميزة تتخطى هذه المرحلة، حيث أن هذا التضامن يشير إلى قدرة المجلس على التصدي للتحديات الجديدة الأصعب التي بدأت بها الألفية الجديدة.

السيد بلينغا - إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تود الكاميرون في البداية أن تعرب عن ارتياحها لحضور الأمين العام بيننا اليوم ونود أن نشكره أيضا على إسهامه ومشاركته الشخصية في السعي إلى نزع سلاح العراق بالطرق السلمية. والرسالة، التي وجهها في الشهر الماضي في اجتماع المجلس المفتوح المكرس للعراق، كانت مفيدة وهادفة في هذا الصدد. والكاميرون، التي تناول مجلس الأمن بند العراق أثناء رئاستها، ممتنة للأمين العام على النهج الذي اتخذه إزاء المشكلة ولمشاركته ولمشورته القيمة.

لقد اعتمدنا الآن قرارا بالإجماع بشأن نزع سلاح العراق بالطرق السلمية لكي يجري نزع أسلحته للدمار الشامل. والنص إيجابي ويشكل تسوية بناءة لأنه متوازن. وهو لا يعبر عن انتصار طرف معين. ولا يوجد منتصر إلا السلم والأمن الدوليان.

والكرة الآن في ملعب العراق. وتود الكاميرون، شأنها شأن المتكلمين السابقين، أن توجه نداء رسميا إلى السلطات العراقية لكي تتعاون على نحو كامل مع بعثة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وبعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اللتين ستوفدان قريبا إلى الميدان. إن السلطات العراقية، بتعاونها، ستمكن العراق من أن يصبح كما كان - أرض المياه، وبالتالي منبع الحياة.

وترحب بلادي بالبيانين الواضحين اللذين أدلى بهما الآن مُقدما مشروع القرار، حيث وضحا أن القرار، الذي اتخذ الآن بناء على مبادرتهما، لا يتضمن فخاخا أو صيغا تلقائية. وهما يؤكدان معنا، بروح البيان الذي أدلى به الرئيس بوش في الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر، أنهما يعملان وسيعملان دائما، على الحفاظ على مركزية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. والكاميرون حافظت دائما على ذلك وأيدته. فلنضع ثقتنا في الميثاق ونمتثل له.

ختاما، أود أن أعرب عن أطيب التمنيات بالحظ السعيد لأفرقة التفتيش التابعة للجنة وللوكالة. إن مسؤوليتهم جسيمة. وفي أيديهم أداة عمل قيمة جدا: الدعم القوي والثابت والإجماعي الذي لا لبس فيه من مجلس الأمن. ونعلم أن أعضاء الأفرقة يتمتعون بروح مهنية حقيقية وخبرة فائقة. إننا نضع ثقتنا فيهم ونعرب لهم عن أطيب تمنياتنا.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): لم أكن أنوي التكلم لأنه لم يكن لدي تفسير معين أدلي به لتصويت بلادي، الذي أعتبره تصويتا مشروعا. لقد روعيت في هذا القرار نواحي قلقنا التي أعربنا عنها في الأسابيع الستة الماضية، عندما أجرى المجلس مفاوضات مكثفة. ولكنني أرى من الجدير بي في هذه المرحلة أن أعرب ببساطة عن ترحيب بلادي باعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وبخاصة أنه اعتمد بتوافق الآراء، مما يبعث برسالة واضحة إلى العراق. وتعتبر بلادي أن هذه المرحلة الهامة تفتح الطريق أمام الحل السلمي لأزمة العراق وتعيد تأكيد وحدة مجلس الأمن ودوره بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين.

وتؤكد بلادي من جديد دعمها للمفتشين وترجو أن يتمتعوا بالتعاون الكامل من جانب السلطات العراقية، وفقا للولاية التي عهد بها إليهم القرار الجديد.

أخيرا، أدعو السلطات العراقية إلى احترام التزاماتها والوفاء بتعهداتها الدولية والتعهدات التي تخدم مصلحة الشعب العراقي.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت موريشيوس لصالح هذا القرار، حيث أنه ثمرة مفاوضات مكثفة وبناءة أخذت في الاعتبار كل نواحي القلق التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن. ويسرنا أن نرى الدور الواضح الذي لا لبس فيه لمجلس الأمن في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال الوسائل السلمية.

تعتبر موريشيوس أن التصويت بالإجماع لصالح هذا القرار يزيد من تعزيز وحدة المجلس، وهذا شرط مسبق للتنفيذ الفعال لهذا القرار، فضلا عن جميع قرارات المجلس الأخرى، وفي هذا الصدد، نأمل أن يمتثل العراق للرغبة الجماعية للمجتمع الدولي. ونطالب جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بأن تساعد على تنفيذ هذا القرار. وفي نفس الوقت، نؤكد مرة أخرى ثقتنا التامة بالسيد بليكس وبالسيد البرادعي وبموظفي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما نثق في أنهم سيضطلعون بولايتهم بأفضل الأساليب المهنية. وأخيرا، نحيي أميننا العام على جهوده الخاصة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للصين.

أولا، أود أن أشكر الأمين العام على حضوره جلسة اليوم وعلى بيانه الهام والحكيم.

لقد صوت الوفد الصيني لصالح القرار الذي اعتمد الآن. وارتكز قرارنا على موقف الحكومة الصينية الثابت والواضح بشأن مسألة العراق. فالصين تتمسك بشدة بالحل السلمي لقضية العراق، من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وضمن إطار الأمم المتحدة. ولقد حثت الصين العراق دائما على التنفيذ الكامل والصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى حصر دقيق لما لديه من أسلحة الدمار الشامل وتدميرها.

وكانت الصين ترى دائما، في السعي إلى تسوية شاملة لقضية العراق، أنه ينبغي احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، وكذلك شواغله المشروعة، وأنه ينبغي لمجلس الأمن، رهنا بتنفيذ العراق للقرارات ذات الصلة، أن ينظر في رفع الجزاءات المفروضة على العراق، والسارية منذ ١٢ عاما.

إننا نؤيد الحوار بين الأمين العام والجانب العراقي من أجل كسر الجمود ونرحب بجهود الجامعة العربية ومنظمات أخرى الرامية إلى حل قضية العراق بالطرق السلمية. ونرحب أيضا بإعلان العراق في أيلول/سبتمبر قبوله غير المشروط بعودة مفتشي الأمم المتحدة، وبالمحادثات اللاحقة لذلك مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الترتيبات العملية لعمليات التفتيش.

ونؤيد تعزيز فعالية عمليات التفتيش. وفي الوقت نفسه، نرى أن الأحكام ذات الصلة بعمليات التفتيش ينبغي أن تكون عملية وممكنة التنفيذ. ونقدر العمل الذي تقوم به لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بعمليات التفتيش، ونأمل أن تتمكنا من العودة إلى العراق في موعد مبكر للقيام بعمليات تفتيش مستقلة وعادلة وتتسم بروح الاحتراف المهني وبالفعالية، وأن تقدما تقريرا إلى مجلس الأمن عن نتيجة عمليات التفتيش بطريقة صادقة وحسنة التوقيت. وسيمكن ذلك المجلس من التوصل إلى

استنتاجات موضوعية ومنصفة وواقعية ومن تقرير الخطوات التالية على ضوء الحالة وآراء مختلف الأطراف المعنية.

وتؤيد الصين نهج المرحلتين. ولقد شارك الوفد الصيني بنشاط في كل مراحل المشاورات بشأن مشروع القرار، وطرح آراءه ومقترحاته بطريقة بناءة. ويسعدنا ملاحظة أن مقدمي مشروع القرار بعد جولات عديدة من المشاورات، أخذا شواغلنا في الاعتبار، وأن أعضاء المجلس توصلوا في النهاية إلى توافق في الآراء.

وكما أشار مقدما مشروع القرار في بيانيهما قبل قليل، الهدف من القرار هو تحقيق نزع سلاح العراق من خلال عمليات التفتيش الفعالة. ولم يعد النص يشمل تلقائية التفويض باستخدام القوة. فوفقا للقرار الذي اعتمدناه الآن، لن يحدث إلا بعد تلقي تقرير من لجنة الرصد والوكالة الدولية بعدم امتثال العراق وإخفاقه في التعاون الكامل في تنفيذ القرار أن ينظر مجلس الأمن في الحالة ويتخذ موقفا بشأنها.

ويسرنا أيضا ملاحظة أنه، بناء على طلب أعضاء عديدين منهم الصين، يشتمل القرار الآن على عناصر هامة منها، على سبيل المثال، ما يعيد التأكيد على التزام كل الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول الأخرى المجاورة وسلامة أراضيها، وما يشيد بالأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام على جهودهم ويعيد إلى الأذهان قرار المجلس ١٣٨٢ (٢٠٠١) وعزم المجلس على تنفيذه بالكامل.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين - مسؤولية موكلة إليه بموجب الميثاق. ولقد اعتمد مجلس الأمن الآن هذا القرار الهام في هذه المرحلة الدقيقة، ونأمل أن يسهم هذا في الحفاظ على سلطة المجلس وأن ييسر التسوية السياسية لمسألة العراق والعودة المبكرة لمفتشي الأمم المتحدة إلى العراق.

كما نأمل أن ينفذ العراق القرار بنية حسنة، وأن يتعاون بالكامل مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة وأن يمتثل بالكامل لالتزاماته الخاصة بنزع السلاح، حتى يهيئ الظروف اللازمة للتوصل إلى حل مبكر وشامل لقضية العراق.

ونود أيضا أن نبين أنه ينبغي لمفتشي الأمم المتحدة أن يتعلموا من تجربة لجنة الأمم المتحدة الخاصة. ونثق بأن لجنة الرصد والوكالة الدولية سوف تمتثلان بصرامة للولاية التي أرساها مجلس الأمن في قراراته وسوف تنفذان واجباتهما بإخلاص.

أخيرا، نوجه مرة أخرى نداء قويا لكل الأطراف بأن تواصل بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي لقضية العراق. فهذه هي الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي بأسره، خاصة دول الخليج والدول العربية. ونأمل أملا خالصا أن يؤدي اتخاذ القرار وتنفيذه السلس إلى التنفيذ الفعال لعمليات التفتيش على الأسلحة في العراق وإلى تيسير الحل النهائي والشامل للقضية العراقية في إطار الأمم المتحدة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.